



تقرير  
مجلس الإدارة

العام | 2025م  
المالي



المملكة تتقدم بخطى ثابتة في برنامج  
ضخم يهدف إلى التطوير والتغيير  
وطموحنا لا حدود له.

سمو ولي العهد  
**الأمير محمد بن سلمان**

حفظه الله



تولي المملكة الاهتمام والرعاية الكاملة للقطاع  
الخاص باعتباره شريكاً كاملاً في مسيرة التنمية  
تنظيمًا وتنفيذًا.

خادم الحرمين الشريفين  
**الملك سلمان بن عبدالعزيز**

حفظه الله

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على  
رسوله الأمين،

إن ما تحقق من إنجازات خلال عام 2025م هو ثمرة تكامل واضح بين التوجيه الاستراتيجي لمجلس الإدارة والجهود التنفيذية المتميزة لفريق الإدارة وموظفي الشركة. وفي هذا السياق، يسرنا أن نعرب عن خالص تقديرنا لفريق العمل في الجزيرة كابيتال لما أبدوه من التزام واحترافية كان لها دور محوري في تطوير منتجات استثمارية نوعية وتقديم حلول مالية متقدمة تعزز مكانة الشركة في طليعة المؤسسات المالية في المملكة.

ومع تطلعنا إلى عام 2026م، فإننا نمضي بثقة نحو مرحلة جديدة من النمو المستدام، مستندين إلى أسس مالية قوية ورؤية استراتيجية طموحة. وسيواصل مجلس الإدارة دعم توجهات الشركة الرامية إلى تعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق أعمالها، وتعزيز دور الجزيرة كابيتال كشريك استثماري موثوق يسهم في خلق قيمة مستدامة للعملاء.

نسأل الله التوفيق والسداد في مواصلة مسيرة النجاح وتحقيق المزيد من الإنجازات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالنيابة عن مجلس إدارة شركة الجزيرة كابيتال، يسرني أن أقدم التقرير السنوي للشركة لعام 2025م، والذي يعكس مرحلة متقدمة في مسيرة التحول الاستراتيجي التي تنتهجها الشركة، ويجسد ما تحقق من تقدم ملموس في تعزيز مكانتها كمؤسسة مالية رائدة في قطاع إدارة الأصول والثروات في المملكة العربية السعودية.

وقد واصلت الجزيرة كابيتال خلال عام 2025م تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى بناء منظومة استثمارية متكاملة تركز على تنويع مصادر الدخل، وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات الاستثمارية، وتعزيز قدراتها في مجالات إدارة الأصول والاستثمارات البديلة. وقد أسهم هذا التوجه الاستراتيجي في ترسيخ مرونة نموذج أعمال الشركة وتعزيز قدرتها على الاستفادة من الفرص الاستثمارية في ظل بيئة مالية عالمية تتسم بالتغير المتسارع والتحديات المتزايدة.

كما حافظت الشركة على موقعها الريادي كمؤسسة ركيزة في القطاع المالي، مستندة إلى خبراتها المتراكمة ونهجها المؤسسي القائم على الابتكار وتطوير الحلول الاستثمارية التي تلبى احتياجات عملائها وتواكب تطورات الأسواق المالية محلياً وإقليمياً.

ويظل الالتزام بأعلى معايير **الحوكمة والشفافية والرقابة المؤسسية** في صميم توجهات مجلس الإدارة، حيث واصل المجلس، من خلال لجانه المتخصصة، الإشراف الفعال على منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، بما يعزز بيئة عمل قائمة على المسؤولية والمساءلة، ويضمن حماية مصالح المساهمين والعملاء وكافة الأطراف ذات العلاقة، ويواكب أفضل الممارسات المؤسسية المعتمدة في القطاع المالي.



م. طارق القصبي  
رئيس مجلس الإدارة

# كلمة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

## السادة/ المساهمون الكرام، الشركاء الأعزاء

كما شهد عام 2025م خطوة مهمة في مسيرة تطوير الهوية المؤسسية للشركة، حيث أطلقت الجزيرة كابيتال **هويتها الجديدة** التي تعكس تطور الشركة وطموحها المستقبلي، وتواكب مكانتها المتنامية كمؤسسة مالية تقدم حلولاً استثمارية متقدمة ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية. وقد صُممت الهوية الجديدة لتجسد قيم الابتكار والاحترافية والتركيز على العميل، بما يعزز حضور العلامة التجارية للشركة ويدعم مرحلة النمو المقبلة.

وتزامن ذلك **مع انتقال الجزيرة كابيتال إلى مقرها الرئيس الجديد**، الذي يمثل خطوة استراتيجية تعكس تطور الشركة وتوسع أعمالها، وقد تم تصميم المقر الجديد ليكون بيئة عمل حديثة تدعم الابتكار والتعاون وتعزز كفاءة العمل المؤسسي، بما يساهم في تمكين فرق العمل من تقديم خدمات استثمارية متميزة لعملائنا وشركائنا.

إن ما تحقق من نتائج وإنجازات خلال العام لم يكن ليتحقق لولا ثقة عملائنا، والدعم المستمر من مجلس الإدارة، والتفاني الكبير من فريق عمل الجزيرة كابيتال الذي يشكل الركيزة الأساسية في مسيرة نجاح الشركة.

ومع دخولنا عام 2026م، فإننا نتطلع بثقة إلى مواصلة مسار النمو المستدام، مستندين إلى قاعدة قوية من الإنجازات واستراتيجية واضحة، تركز على الابتكار، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق منتجاتنا الاستثمارية بما يواكب تطورات السوق ويعزز القيمة المقدمة لعملائنا ومساهميننا.

والله ولي التوفيق.

يسرني أن أستعرض معكم أداء شركة الجزيرة كابيتال خلال عام 2025م، والذي شكّل محطة مهمة في مسيرة الشركة نحو ترسيخ مكانتها كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في المملكة. فقد واصلنا خلال هذا العام تنفيذ استراتيجيتنا الطموحة التي تركز على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز حضورنا في مجالات إدارة الأصول والاستثمارات البديلة، وتوسيع قاعدة الأصول المدارة، إضافة إلى تطوير حلول استثمارية مبتكرة تلبي احتياجات عملائنا في ظل بيئة اقتصادية ومالية تشهد تحولات متسارعة على المستويين المحلي والعالمي.

وقد انعكس التنفيذ المنضبط لتوجهاتنا الاستراتيجية بشكل واضح على أدائنا المالي خلال العام، حيث سجلت الشركة إجمالي إيرادات تجاوزت 750 مليون **إ.ر.**، محققة نموًا بنسبة 32% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع **صافي الدخل قبل الزكاة والضريبة** ليتجاوز 388 مليون **إ.ر.**، بنمو قوي بلغ 49% مقارنة بعام 2024م. وتعكس هذه النتائج قوة نموذج أعمالنا وتوازن مصادر دخلنا، إضافة إلى قدرتنا على تحقيق نمو مستدام رغم التحديات التي شهدتها الأسواق المالية خلال الفترة.

وقد واصل **قطاع إدارة الأصول والثروات** لعب دور محوري في قيادة مسار النمو، حيث ارتفعت إيراداته بنسبة 52% لتتجاوز 257 مليون **إ.ر.**، فيما تجاوزت **الأصول المدارة (AuM)** 28 مليار **إ.ر.** لأول مرة في تاريخ الشركة، مسجلة نموًا بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق. كما بلغ إجمالي الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل الجزيرة كابيتال 48 صندوق تستثمر في أسهم الملكية الخاصة والائتمان الخاص والعقارات والتأجير التشغيلي وأسواق المال المحلية والدولية، مما يعكس قدرتنا على تطوير منتجات استثمارية نوعية تستجيب لاحتياجات المستثمرين وتواكب التوجهات المتنامية في السوق.



نايف المسند

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

## ملخص أداء الاقتصاد السعودي في عام 2025م وآفاق عام 2026م:

أظهر الاقتصاد السعودي في عام 2025م قدرة كبيرة على التماسك على الرغم من تذبذب أسعار النفط، وذلك بدعم من التحول الهيكلي نحو نموذج أكثر تنوعًا واستدامة بالتوافق مع رؤية المملكة 2030. عاد الاقتصاد إلى مسار النمو، مع بدء التراجع التدريجي في خفض إنتاج النفط الطوعي، حيث يُتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2025م بنسبة 4.4%. جاء هذا الزخم مدفوعًا بالقطاع غير النفطي، الذي يُعد المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث حقق نموًا بنسبة 5.0% بسبب قوة ارتفاع أنشطة التجارة بالجملة والتجزئة وقطاع البناء والتشييد. وفي الوقت ذاته، حققت الأنشطة النفطية نموًا بنسبة 3.9% نتيجة استعادة مستويات الإنتاج إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميًا.

بلغ إجمالي إيرادات عام 2025م نحو 1.09 تريليون ريال، مسجلًا انخفاض طفيف عن التقديرات الأولية المعتمدة في الميزانية نتيجة تراجع متوسط أسعار النفط، فيما بلغ إجمالي النفقات 1.34 تريليون ريال، مما يعكس توجه الزيادة المدروسة لتمويل المشاريع الكبرى وبرامج الضمان الاجتماعي، نتج عن ذلك عجز مالي قدره 245 مليار ريال (ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

تماشيًا مع التوجهات العالمية، انتهج البنك المركزي السعودي (ساما) سياسة نقدية ميسرة، حيث قام بخفض أسعار الفائدة بإجمالي 75 نقطة أساس خلال عام 2025م، فيما استمر استقرار معدل التضخم عند مستوى 2.3%، وقد تم احتواؤه بنجاح دون أي تقلبات تُذكر.

انخفضت البطالة في سوق العمل السعودي خلال الربع الثاني 2025م بمعدل قياسي إلى 6.8%، حيث تجاوز عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص 2.5 مليون موظف، نتيجة نجاح الإصلاحات في سوق العمل عبر دمج المزيد من الشباب والنساء ضمن القوى العاملة. وبرز التحول الرقمي أيضًا كأحد الركائز الأساسية، حيث يساهم الاقتصاد الرقمي بنحو 15% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعًا

بارتفاع قياسي في متوسط سرعات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة والتحول الكبير نحو التجارة الإلكترونية.

واجهت الأسواق المالية السعودية في عام 2025م تحديات نتيجة حالة عدم اليقين العالمية وأزمة السيولة المحلية وتذبذبات أسعار النفط، مما أدى إلى تراجع مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) بنسبة 12.8%. وكان قطاع الاتصالات هو القطاع الرئيس الوحيد الذي حقق مكاسب، مستفيدًا من الطفرة التي يشهدها قطاع البنية التحتية في المملكة. وعلى الرغم من ضغوط السوق، ارتفعت ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين إلى 11.1%، فيما تجاوزت مشاركة المؤسسات من حجم التداولات فوق 50%، مما عزز من استقرار السوق. استمر نمو نشاط الطرقات العامة الأولية، حيث شهدت السوق المالية السعودية (تاسي) إدراج 15 شركة جديدة، إضافةً إلى 25 إدراجًا في السوق الموازية - نموًا، بإجمالي قيمة إدراج بلغت 15.7 مليار ريال، مما يعكس إقبال المستثمرين الكبير.

### التوقعات لعام 2026م:

يُتوقع تحقيق الاقتصاد السعودي زخم نمو جيد في عام 2026م، بقوة زيادة إنتاج النفط والطلب المحلي. ووفقًا للتقديرات الحكومية الأولية، من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6%. ورفع صندوق النقد الدولي مؤخرًا توقعاته لنمو العام 2026م إلى 4.5% (ارتفاعًا من 4.0%)، مستندًا في ذلك إلى زيادة إنتاج النفط واستمرار الإصلاحات الهيكلية.

من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية 1.147 تريليون ريال في ميزانية العام 2026م، فيما يُتوقع أن تبلغ النفقات 1.313 تريليون ريال. ومن المتوقع أن تشهد الميزانية انحسار العجز المالي إلى 165 مليار ريال (ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المتوقع أن يصل الدين العام إلى 1.622 تريليون ريال، أو ما يعادل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعد أقل من متوسط معظم اقتصادات مجموعة العشرين البالغ 80%.

تشمل محركات النمو الرئيسية لعام 2026م التراجع التدريجي في تخفيضات إنتاج أوبك وحلفائها، مع العودة إلى إنتاج النفط الخام لنحو 10.2 مليون برميل يوميًا، إضافةً إلى سياسة التحول الرقمي التي تضع الاقتصاد الرقمي كركيزة أساسية لدعم نمو الأنشطة غير النفطية.

يُنظر أن يمثل عام 2026م منعطفًا استراتيجيًا للسوق المالية السعودية، مدعومًا بحزمة من الإصلاحات التنظيمية التاريخية وطرح واعد للاكتتابات العامة الأولية المحتملة. وستُفتح السوق المالية السعودية لجميع فئات المستثمرين الأجانب لتمكينهم من الاستثمار المباشر فيها ابتداءً من 1 فبراير 2026م. ويمثل ويتمثل هذا الإنجاز في تجاوز قيود «المستثمر الأجنبي المؤهل» وأطر اتفاقيات المبادلة، بهدف توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز ارتفاع مستويات السيولة.

يستمر قوة زخم طرح الاكتتابات العامة الأولية، مع توقع إدراج عدة شركات رائدة ذات أهمية عالية. تشمل المرشحين المحتملين في طرح الاكتتابات العامة الأولية لعام 2026 شركات كبرى مملوكة للدولة والعلامات التجارية الشائعة والمعروفة على نطاق واسع. وكانت أكثر من 40 شركة قد تقدمت بحلول أوائل ديسمبر 2025م بطلبات إدراج رسمية إلى هيئة السوق المالية وتداول. ومن المرجح أن يرتفع العدد الإجمالي للشركات المرشحة للطرح الأولي إلى ما بين 80 و100 شركة في كل من مؤشر السوق الرئيسية والسوق الموازية (نمو) وذلك بعد احتساب الشركات المحلية التي تعمل على تعيين مستشارين ماليين ومديرين طرح رئيسيين.

يُتوقع أن يستمد السوق زخمه خلال عام 2026م من القطاعات الحيوية الأكثر مواءمة مع مستهدفات رؤية 2030 والتحول الرقمي الشامل واستقرار أسعار الفائدة، وتشمل هذه القطاعات البنوك والتقنية والبرمجيات والسياحة والسفر والرعاية الصحية.

# الجزيرة كابيتال في عام 2025م

**%49**

نمو في صافي الدخل  
قبل احتساب الزكاة  
والضريبة

**%52**

نمو في إيرادات إدارة  
الأصول والثروات

**%32**

نمو في  
الإيرادات

مليار  
85

عمليات طرح وترتيب  
في السوق المالية

**48**

إجمالي الصناديق  
الاستثمارية

**%20**

نمو في إجمالي  
الأصول المدارة

## مجلس إدارة الشركة:

الجزيرة كابيتال  
aljazeera capital

### 01 | عن الجزيرة كابيتال:

تأسست شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) في عام 2007م وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة مملوكة بالكامل لبنك الجزيرة ومرخصة من هيئة السوق المالية بالترخيص رقم 37-07076 وتاريخ 2007/07/22م، وهي إحدى الشركات السعودية الرائدة في مجال الخدمات المالية حيث تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة عبر خدمات إدارة الثروات وأعمال الوساطة وإدارة الأصول الاستثمارية. وتزاول الشركة الأنشطة التالية:

### وتزاول الشركة الأنشطة التالية:

الترتيب في الأوراق المالية.

التعامل في الأوراق المالية.

الحفظ في الأوراق المالية.

تقديم المشورة في الأوراق المالية.

إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق.



م. طارق القصبي

رئيس مجلس الإدارة



أ. نايف المسند

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب



أ. نايف العبدالكريم

نائب رئيس مجلس الإدارة



أ. توفيق العتيقي

عضو مجلس الإدارة - مستقل



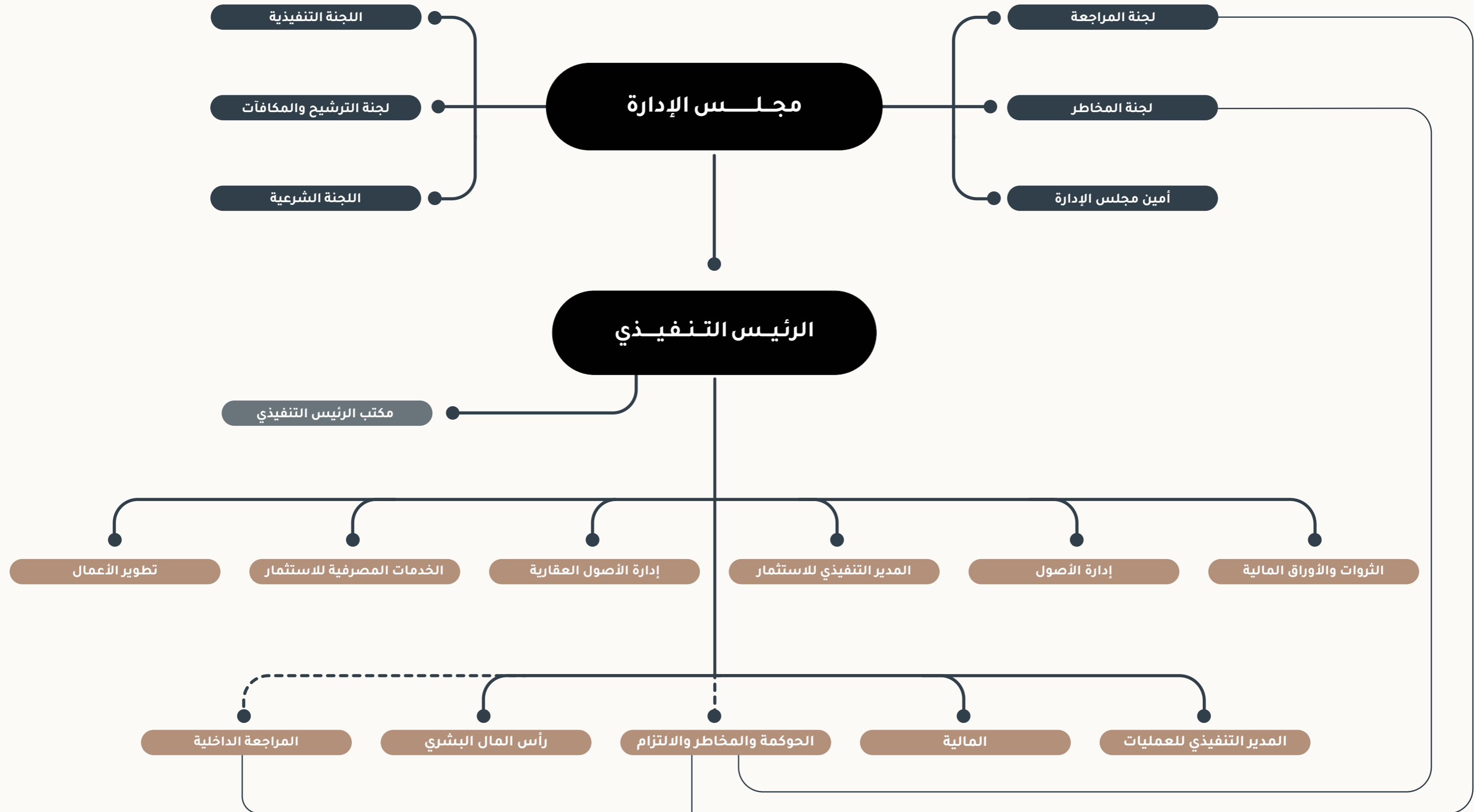
أ. محمد الموسى

عضو مجلس الإدارة



أ. محمد الفتوخ

عضو مجلس الإدارة - مستقل



## 02 | الشركات التابعة

لدى الشركة حصص ملكية جوهرية في عدد من المنشآت ذات الهيكلة الخاصة، وقد تم اقتناء هذه الحصص بغرض إعادة بيع الاستثمار خلال فترة قصيرة من تاريخ التأسيس أو تحقيق عوائد من خلال ارتفاع القيمة الرأسمالية والتوزيعات الدورية. واستنادًا إلى استيفاء شروط الإعفاء المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، ولا سيما المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (10)، فقد اختارت الشركة عدم إعداد قوائم مالية موحدة، نظرًا لكونها شركة تابعة لبنك الجزيرة، الذي يقوم بإعداد ونشر قوائمها المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمتاحة على موقعه الإلكتروني وموقع تداول. وبناءً عليه، فإن الشركة معفاة من إعداد وعرض قوائم مالية موحدة.

## 03 | الأداء المالي للشركة

شهد الأداء المالي لشركة الجزيرة كابيتال لعام 2025م ارتفاعًا في الأداء مقارنةً بعام 2024م وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 752.8 مليون ريال مقارنة بمبلغ 571.2 مليون ريال في 2024م. وبلغت إجمالي المصاريف التشغيلية ما يقارب 364.6 مليون ريال مقارنة بمبلغ 310.0 مليون ريال في 2024م، وبلغ صافي الربح بعد الزكاة والضريبة 342.2 مليون ريال في 2025م مقارنة بمبلغ 229.6 مليون ريال في 2024م.

### قائمة الدخل (آلاف ريال)

البيان	2025م	2024م	2023م	2022م	2021م
الإيرادات	752,769	571,158	513,468	377,160	324,440
مصروفات التشغيل	(364,557)	(310,029)	(342,304)	(222,896)	(189,715)
الدخل من العمليات الرئيسية	388,212	261,129	171,164	154,264	134,725
إيرادات و (مصروفات) أخرى	(46,021)	(31,499)	(23,292)	(21,141)	(16,450)
صافي الدخل للسنة	342,191	229,630	147,872	133,123	118,275

### قائمة المركز المالي (آلاف ريال)

البيان	2025م	2024م	2023م	2022م	2021م
إجمالي الموجودات	4,682,941	3,963,226	3,626,584	2,860,371	2,570,185
مجموع المطلوبات	2,779,611	2,387,325	2,287,486	1,662,892	1,496,219
حقوق المساهمين	1,903,330	1,575,901	1,339,098	1,197,479	1,073,966
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	4,682,941	3,963,226	3,626,584	2,860,371	2,570,185

تمت مراجعة القوائم المالية بواسطة شركة كي بي إم جي، حيث كان رأيهم بأن القوائم المالية تُعرض بصورة عادلة من جميع الجوانب المادية، ويتوافق المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025م، وأداؤها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ مع المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وطبقًا لأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للشركة.

## 04 | أبرز التطورات على صعيد الأعمال والخطط المستقبلية

خلال عام 2025م، واصلت الجزيرة كابيتال جهودها نحو تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ مكانتها كمنظومة استثمارية متنوعة ورائدة في إدارة الثروات والأصول في المملكة العربية السعودية. وقد تُرجم التنفيذ الدقيق للمبادرات الاستراتيجية على مدار السنوات الأخيرة إلى نتائج قوية وملموسة، وخاصة في قطاعات إدارة الثروات والأصول والأوراق المالية. كما حافظت الشركة على التزامها بتنويع مصادر دخلها، وتعزيز الإيرادات المتكررة، والتوظيف الأمثل لرأس مالها في فرص استثمارية جذابة، مع الاستمرار في تكيف حلول الوساطة التي تقدمها لتواكب الديناميكيات المتغيرة للسوق.

وانعكس التنفيذ الناجح لهذه الأولويات الاستراتيجية في الأداء المالي القياسي الذي حققته الشركة لهذا العام؛ حيث بلغ إجمالي الإيرادات 752.8 مليون ريال، وهي زيادة بنسبة 31.8% مقارنة بالعام السابق. وبلغ صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل 388.2 مليون ريال، مما يعكس نموًا بنسبة 48.7% عن عام 2024م. ويؤكد هذا الأداء مرونة نموذج أعمال الشركة المتنوع في ظل بيئة سوقية تزداد تحديًا.

### أعمال الوساطة والأوراق المالية:

تأثر مشهد الأسواق المالية في عام 2025م بظروف عالمية متباينة وتقلبات مرتفعة. وفي حين حققت الأسواق العالمية عوائد إيجابية، شهد سوق الأسهم السعودي أداءً هادئًا، متأثرًا بالضغوط في قطاع الطاقة وانخفاض متوسط أسعار النفط. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) تراجعًا في نشاط التداول، حيث انخفض متوسط قيمة التداول اليومي بنسبة 30.6% على أساس سنوي ليصل إلى 5,209.8 مليون ريال. وفي ظل هذه المعطيات، تراجعت إيرادات الوساطة إلى 61.3 مليون ريال.

### أعمال إدارة الأصول والثروات:

حقق قطاع إدارة الثروات والأصول نموًا استثنائيًا في عام 2025م، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 52.2% لتصل إلى 257.1 مليون ريال، وبلغ إجمالي الأصول المدارة 28.4 مليار ريال سعودي، كما بلغ إجمالي الصناديق الاستثمارية 48 صندوق تستثمر في أسهم الملكية الخاصة والائتمان الخاص والعقارات والتأجير التشغيلي وأسواق المال المحلية والدولية.

### أعمال المصرفية الاستثمارية:

نجح قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية في إتمام عدة صفقات لإصدار الأسهم وأدوات الدين في عام 2025م، مساهمًا بـ 21.2 مليون ريال من إجمالي الإيرادات.

### استثمارات الشركة:

تستمر الجزيرة كابيتال في توظيف رأس مالها في استثمارات ذات عوائد مجزية وفي قطاعات ومنتجات مختلفة.

يأتي هذا النمو في مختلف أعمال الشركة نتيجة الاستمرار الفعال في تطبيق استراتيجية الشركة الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، حيث تستمر الجزيرة كابيتال في تحقيق رؤيتها في أن تكون كبرى شركات إدارة الأصول والثروات، وأن تبقى وسيطًا مفضلًا لدى العملاء من خلال تقديم تجربة تداول مميزة.

وتقديرًا لإنجازاتها، حصدت الجزيرة كابيتال عدة جوائز مرموقة في القطاع خلال عام 2025، شملت:

## 05 | المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة بالشركة من أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والصناديق الاستثمارية المدارة من قبل الجزيرة كابيتال وبنك الجزيرة وشركاته التابعة والزميلة. وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموجب شروط متفق عليها بين الطرفين على أن يعتمدها مجلس الإدارة

وفيما يلي التفاصيل التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمبالغ المرتبطة بها:

الأطراف ذات العلاقة	2025م (الالف ريال)	2024م (الالف ريال)
<b>بنك الجزيرة</b>		
دخل عمولة خاصة	47,521	27,828
أتعاب خدمات مصرفية استثمارية	2,063	5,362
أتعاب حفظ	5,985	6,043
أتعاب إدارة الأصول والثروات	636	1,292
مصروفات عمولة خاصة	113,204	111,195
مصاريف خدمات دعم	1,150	1,150
مصاريف مباني	5,481	1,411
مصاريف عقود إيجار	918	2,594
أعباء بنكية	27	282
<b>الجزيرة تكافل</b>		
مصروف تأمين	923	675
دخل توزيعات أرباح	736	736
<b>صناديق استثمارية</b>		
أتعاب إدارة الأصول والثروات	192,575	94,835
مكسب من استثمارات	58,423	6,466
دخل توزيعات أرباح	41,392	1,439
<b>أعضاء مجلس الإدارة واللجان</b>		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان	3,300	3,306
<b>كبار موظفي الإدارة واللجان</b>		
رواتب وتعويضات	35,098	27,564

فيما يلي الأرصدة لدى الجهات ذات العلاقة:

الأطراف ذات العلاقة	31 ديسمبر 2025م (الالف ريال)	31 ديسمبر 2024م (الالف ريال)
<b>بنك الجزيرة</b>		
نقدية وشبه نقدية	2,042	6,474
مستحق إلى جهة ذات علاقة	141,600	147,984
قروض قصيرة الأجل	2,400,930	2,023,568
<b>الجزيرة تكافل</b>		
استثمار	27,411	40,392

- أفضل بيت لأبحاث الأسهم في الأسواق المالية - Economics Global The
- المؤسسة الاستثمارية الأكثر ابتكاراً في الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية - The Global Economics
- الصندوق الأكثر ابتكاراً والمتوافق مع الشريعة الإسلامية - صندوق الجزيرة المفتوح للائتمان الخاص - المملكة العربية السعودية 2025 - Awards Finance International
- مدير الصناديق العقارية الأكثر ابتكاراً - المملكة العربية السعودية 2025 - International Finance Awards
- وخلال العام 2026م، ستستمر الجزيرة كابيتال في تنفيذ استراتيجيتها ومبادراتها الاستراتيجية كما هو مخطط له، ويشمل ذلك:
- الاستمرار في التركيز على التوسع في خدمات إدارة الأصول والثروات، وزيادة حجم الأصول المدارة من خلال طرح منتجات متنوعة وجاذبة للعملاء.
- المحافظة على الحصة السوقية في أعمال الوساطة من خلال تقديم منتجات وخدمات متميزة للعملاء في الفئات المستهدفة.
- الاستمرار في التوظيف الأمثل للموارد المالية للشركة من خلال الاستثمار بشكل استراتيجي في فرص نوعية ذات عوائد مجزية.
- التطوير المستمر للخدمات الرقمية والقنوات البديلة لدعم التوسع في استقطاب قطاعات العملاء المستهدفة.

## 07 | سياسة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي عملية مستمرة تتطلب تحديد المخاطر وتحليلها والتقليل منها ومراقبة المخاطر والضوابط بشكل مستمر لحماية أنشطة الشركة والمساهمين. ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصورة عامة عن وضع ومتابعة ومراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الشركة بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة الشركة.

قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة المخاطر تابعة للمجلس وتجتمع بشكل دوري لمتابعة الجوانب ذات العلاقة بإدارة المخاطر.

### أبرز المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

- ▀ مخاطر السوق
- ▀ مخاطر الائتمان
- ▀ مخاطر السيولة
- ▀ مخاطر العمليات

#### مخاطر السوق

تراقب الشركة عن كثب مخاطر السوق المتوقع التعرض لها مثل (مخاطر العملات ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الأوراق المالية) عن طريق إنشاء السياسات الداخلية ووضع حدود للتعرض واستخدام الأدوات المتنوعة لقياس المخاطر الفعالة بفعالية وبشكل مستمر.

#### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة الطرف النظيف على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في خسائر مالية للشركة، وتتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتجة بشكل رئيسي عن النقد وما في حكمه وودائع المرابحة، والذمم المدينة الأخرى ومستحقات التمويل بالهامش.

#### مخاطر النقد لدى البنك وودائع مرابحة والذمم المدينة الأخرى

يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية وودائع المرابحة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد، كما تمثل الذمم المدينة الأخرى أتعاب إدارة الأصول المستحقة بشكل رئيس من الصناديق الاستثمارية وإدارة المحافظ من قبل الشركة وأتعاب الذمم المصرفية الاستثمارية المستحقة من عملاء الشركات، والتي تعتبر مخاطرها الائتمانية منخفضة من قبل الشركة.

#### مخاطر مستحقات تمويل بالهامش

يتم الإقراض للتمويل بالهامش بتغطية مبدئية لا يقل عن 200%. كما تتم مراقبة هذه التغطية بفاعلية ويتم أداء طلبات التغطية وطلبات السيولة ضمن مستويات معينة محددة مسبقاً لضمان أن الإقراض بهامش مضمون بشكل كافٍ في كل الأوقات: مما يقلل من التعرض المحتمل لمخاطر الائتمان. وفي حالة انخفاض نسبة تغطية الضمان إلى ما دون مستوى التصفية، تتم تصفية محفظة العميل لتغطية مبلغ القرض.

بالنظر إلى طبيعة الضمانات المرهونة ومداهها مقابل ذمم تمويل الهامش للشركة، تعتبر الشركة أن مخاطر الائتمان المتعلقة بمستحقات التمويل بالهامش ضئيلة.

1,467	2,207	مستحق إلى جهة ذات علاقة
<b>صناديق استثمارية</b>		
269,869	1,368,308	استثمارات
97,740	199,128	أتعاب إدارة الأصول والثروات مستحقة القبض
--	36,750	دفعة مقدمة مقابل استثمار
5,253	36,376	مدينون آخرون
<b>أعضاء مجلس الإدارة واللجان</b>		
3,306	3,042	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان
<b>كبار موظفي الإدارة</b>		
23,167	33,437	التزامات متعلقة بالموظفين

## 06 | القروض والالتزامات

تمثل القروض قصيرة الأجل تسهيل مرابحة غير مضمون قدره 4.0 مليار دينار (31 ديسمبر 2024: 4.0 مليار دينار) من بنك الجزيرة. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ التسهيل المستخدم من قبل الشركة 2.4 مليار دينار (31 ديسمبر 2024: 2.0 مليار دينار). ويحمل التمويل عمولة بمعدلات متفق عليها تدفع عند الاستحقاق. وبلغ مصروف العمولة الخاصة المستحقة على التسهيل كما في 31 ديسمبر 2025 ما قيمته 1.9 مليون دينار (31 ديسمبر 2024: 1.7 مليون دينار).

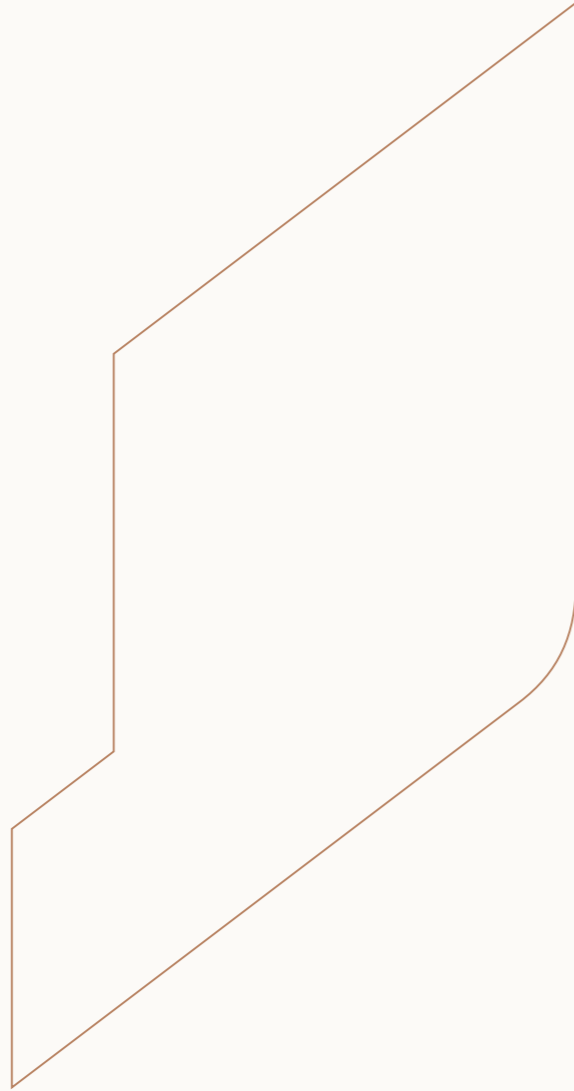
### مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في تعرض الشركة لصعوبات في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالتزامات مرتبطة بمطلوبات مالية وتراقب متطلبات ونسب السيولة بصورة منتظمة والتأكد من توفر التمويل الكافي للوفاء بأي التزامات قد تنشأ على الشركة. تحتفظ الشركة بتسهيلات قرض مرابحة من بنك الجزيرة لتلبية متطلبات السيولة لديها.

### مخاطر العمليات

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو المخاطر المتعلقة بالأشخاص أو الأنظمة الداخلية أو نتيجة لأحداث خارجية. يتضمن نهج الشركة لإدارة المخاطر تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف ومراقبة وقياس المخاطر المرتبطة بالعمليات باستخدام المنهجيات والأدوات النوعية والكمية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية، وتزويد الإدارة بالمعلومات لتحديد عوامل الحد المناسبة. وتتضمن هذه الأدوات نظام التقييم الذاتي للحد من المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وتحليل الأسباب الجذرية وجمع وتحليل قاعدة بيانات الخسائر المتعلقة بالأحداث وتخطيط وإدارة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وبرامج التوعية المستمرة للموظفين بأهمية إدارة المخاطر وأنواعها وطرق التعامل معها والإبلاغ عنها.

في هذا الإطار، وسعيًا لتطبيق أعلى الممارسات في مجال أمن المعلومات، فقد حرصت الشركة على اتباع أفضل الممارسات في الحفاظ على سرية وإدارة معلومات العملاء الخاصة: لتستحق بذلك الحصول على شهادة الأيزو / أي إي سي 27001، وهي شهادة معتمدة تعطى للمنظمات الممتثلة لأعلى معايير وضوابط أمن المعلومات.





يتكون مجلس الإدارة من ستة أعضاء كما هو موضح في الجدول التالي:

أسماء الأعضاء	تصنيف العضوية			عضويته في مجالس الإدارة والشركات الأخرى	داخل المملكة	خارج المملكة	عضويته في لجان الجزيرة كابيتال
	تنفيذي	غير تنفيذي	مستقل				
م. طارق بن عثمان القصبي		✓		شركة دله للخدمات الصحية شركة عطاء التعليمية شركة المركز الطبي الدولي شركة رزم للاستثمار شركة درع الرعاية القابضة مستشفى دله الخبر شركة الاحساء للخدمات الطبية شركة دله فارما	✓		
نايف بن عبد الكريم		✓		بنك الجزيرة شركة الجزيرة تكافل تعاوني شركة سمة للمعلوماتية	✓		اللجنة التنفيذية لجنة الترشيحات والمكافآت
نايف بن مسند المسند			✓	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	✓		اللجنة التنفيذية
توفيق بن منصور العتيقي			✓	-			لجنة المراجعة لجنة المخاطر
محمد بن عبد العزيز الفتوخ			✓	شركة المارية للاستثمار شركة الفلاح للسيارات	✓		اللجنة التنفيذية
محمد بن عبد الرحمن الموسى		✓		شركة الجزيرة تكافل تعاوني شركة إجادة للنظم	✓		لجنة المخاطر

انعقدت الجمعية العمومية العادية رقم 17 لشركة الجزيرة للأسواق المالية بتاريخ 27 ذو الحجة 1446هـ الموافق 23 يونيو 2025م وتمت الموافقة على إعادة تشكيل أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة والتي تبدأ بتاريخ 30 يونيو 2025م وهم المهندس/ طارق القصبي، الاستاذ/ نايف العبد الكريم، الاستاذ/ نايف المسند، الاستاذ/ محمد الفتوخ، الاستاذ/ توفيق العتيقي والاستاذ/ محمد الموسى.

انتهت عضوية مجلس الإدارة واللجان التابعة للأستاذ/ خالد العثمان بتاريخ 29 يونيو 2025.

تم إعادة تشكيل أعضاء اللجان حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والموضح في البند رقم 14.

سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لجلسات المجلس التي عقدت خلال عام 2024م وعددها (4) اجتماعات:

أسماء الأعضاء	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الإجمالي
	19 مارس	25 يونيو	17 يوليو	14 ديسمبر	
م. طارق بن عثمان القصبي	✓	✓	✓	✓	4
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم	✓	✓	✓	✓	4
نايف بن مسند المسند	✓	✓	✓	✓	4
توفيق بن منصور العتيقي	✓	✓	✓	✓	4
محمد بن عبد العزيز الفتوخ	✓	✓	✓	✓	4
خالد بن عثمان العثمان	✓	✓	×	×	2
محمد بن عبد الرحمن الموسى	×	×	✓	✓	2

انعقدت الجمعية العمومية العادية رقم 17 لشركة الجزيرة للأسواق المالية بتاريخ 27 ذو الحجة 1446هـ الموافق 23 يونيو 2025م وتمت الموافقة على إعادة تشكيل أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة والتي تبدأ بتاريخ 30 يونيو 2025م وهم المهندس/ طارق القصبي، الاستاذ/ نايف العبد الكريم، الاستاذ/ نايف المسند، الاستاذ/ محمد الفتوخ، الاستاذ/ توفيق العتيقي والاستاذ/ محمد الموسى.

انتهت عضوية مجلس الإدارة واللجان التابعة للأستاذ/ خالد العثمان بتاريخ 29 يونيو 2025.

تم إعادة تشكيل أعضاء اللجان حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والموضح في البند رقم 14.

تم الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على تشكيل المجلس بتاريخ 3 أغسطس 2025م.

لا توجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية أو حقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة أو كبار التنفيذيين أو أقربائهم في أسهم وأدوات دين الشركة أو شركاتها التابعة

## 11 | مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بعام 2025م وهي على النحو التالي:

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	أعضاء المجلس المستقلين
بدل حضور جلسات المجلس	12,000	36,000	24,000
بدل حضور جلسات اللجان	21,000	30,000	33,000
المكافآت الدورية والسنوية	420,000	1,345,000	887,000
الخطط التحفيزية	-	-	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>444,000</b>	<b>1,411,000</b>	<b>944,000</b>

جميع المبالغ بـ  $\text{ع.د.}$

المكافآت المدفوعة لكبار التنفيذيين المتعلقة بعام 2025م وهي على النحو التالي:

البيان	المكافآت المدفوعة لكبار التنفيذيين المتعلقة بعام 2025م وهي على النحو التالي:
الرواتب والأجور	8,686,701
البدلات	960,000
المكافآت الدورية والسنوية	24,400,000
الخطط التحفيزية	-
العمولات	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	22,600
<b>المجموع</b>	<b>34,069,301</b>

جميع المبالغ بـ  $\text{ع.د.}$

المكافآت المدفوعة لأعضاء اللجنة الشرعية المتعلقة بعام 2025م وهي على النحو التالي:

البيان	المجموع
مجموع مكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	636,000

كما أنه لا يوجد أي ترتيبات أو اتفاقيات تنازل بموجبها أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض.

## 12 | إقرارات مجلس الإدارة

يقر مجلس الإدارة الآتي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
- أنه لا توجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية أو حقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة أو كبار التنفيذيين أو أقربائهم في أسهم وأدوات دين الشركة أو شركاتها التابعة.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

## 13 | لجان مجلس الإدارة واختصاصاتها

أ. اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم	رئيس اللجنة
نايف بن مسند المسند	عضو
محمد بن عبد العزيز الفتوخ	عضو

عقدت اللجنة التنفيذية 4 اجتماعات خلال العام المالي 2025م على النحو التالي:

أسماء الأعضاء	الأول 10 مارس	الثاني 25 يونيو	الثالث 21 أكتوبر	الرابع 24 ديسمبر	الإجمالي
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم	✓	✓	✓	✓	4
نايف بن مسند المسند	✓	✓	✓	✓	4
محمد بن عبد العزيز الفتوخ	✓	✓	✓	✓	4

تم إعادة تشكيل عضوية اللجنة التنفيذية حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والمكونة من الاستاذ/ نايف العبد الكريم، الاستاذ/ نايف المسند والاستاذ/ محمد الفتوخ.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

### معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق (رئيسًا)

المؤهلات العلمية	الخبرات العملية	أهم العضويات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بكالوريوس الشريعة، عام 1395هـ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.</li> <li>- ماجستير الفقه المقارن، عام 1399هـ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.</li> <li>- دكتوراه الفقه المقارن، عام 1404هـ، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أستاذ في المعهد العالي للقضاء.</li> <li>- رئيس قسم الفقه المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.</li> <li>- مستشار بالديوان الملكي.</li> <li>- رئيس وعضو في مجموعة من المجالس والهيئات الشرعية للعديد من المؤسسات المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- هيئة كبار العلماء.</li> <li>- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (سابقًا).</li> <li>- المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).</li> <li>- الهيئة العامة للزكاة والدخل.</li> </ul>

- مراجعة واعتماد سياسة واستراتيجية الاستثمار بأموال الشركة.
- وضع وتعديل المبادئ التوجيهية للاستثمار حسب ما تراه اللجنة مناسبًا.
- مراجعة واعتماد الدخول والخروج في الاستثمار حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم بشكل دوري أداء الاستثمار بأموال الشركة مقارنة بمؤشرات استرشاديه مناسبة (التقييم يأخذ في الاعتبار الامتثال مع سياسات الاستثمار والمبادئ التوجيهية ومستوى تحمل المخاطر).
- التأكد من متابعة محفظة الاستثمار بأموال الشركة وامتثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية المعتمدة للاستثمار.
- التوصية بتغيير أو مراجعة السياسات والمبادئ التوجيهية حسب ما تراه اللجنة مناسبًا.
- التأكد من علم مجلس الإدارة بالشركة بكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار بأموال الشركة.
- التأكد من وجود السياسات والإجراءات المناسبة لإدارة وتفادي أي تضارب محتملة في المصالح.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لأية انتهاكات قد تحصل.

### الدكتور / محمد بن علي القري - (عضوًا)

المؤهلات العلمية	الخبرات العملية	أهم العضويات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بكالوريوس الاقتصاد والإدارة، عام 1975م، من جامعة الملك عبد العزيز بجدة.</li> <li>- ماجستير الاقتصاد، عام 1981م، من جامعة كاليفورنيا الأمريكية.</li> <li>- دكتوراه الاقتصاد، عام 1984م، من جامعة كاليفورنيا الأمريكية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة.</li> <li>- مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (سابقًا).</li> <li>- خبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي.</li> <li>- رئيس وعضو في مجموعة من المجالس والهيئات الشرعية للعديد من المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية وعلى مستوى العالم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).</li> <li>- عضو مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).</li> <li>- عضو الهيئة الشرعية في هيئة السوق المالية الإسلامية IIFM.</li> <li>- رئيس اللجنة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.</li> <li>- رئيس اللجنة الشرعية في بنك الإمارات دبي الوطني.</li> <li>- رئيس الهيئة الشرعية لمؤشر ستاندرد اند بورز الإسلامي.</li> <li>- رئيس الهيئة الشرعية - المؤسسة الإسلامية لإدارة السيولة IILM.</li> <li>- نائب الرئيس: اللجنة الشرعية في البنك الأهلي السعودي.</li> </ul>

### ب. اللجنة الشرعية

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق	رئيس اللجنة
الدكتور/ محمد بن علي القري	عضو مستقل
الأستاذ/ لاهم بن حمد الناصر	عضو مستقل

## الأستاذ / لاهم بن حمد الناصر - (عضوًا)

المؤهلات العلمية	الخبرات العملية	أهم العضويات
- بكالوريوس شريعة عام، كلية الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- نائب رئيس المجموعة الشرعية بنك الجزيرة - نائب الرئيس رئيس المجموعة الشرعية شركة جدوى - مستشار الادارة التنفيذية لمؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي	- عضو اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة - عضو الجمعية الفقهية السعودية - عضو الهيئة الشرعية لشركة الاستثمارات الخليجية - عضو الهيئة الشرعية لشركة سند للتأمين واعداد التأمين - عضو الهيئة الشرعية لشركة المستثمر للأوراق المالية - المستشار الشرعي لشركة اثناء المالية - مستشار شركة جدوى المالية لصندوق لوبريف - عضو اللجنة الشرعية لشركة تداول - عضو مجلس الإدارة لشركة كسب المالية وعضو لجنة المراجعة (سابقًا). - عضو مجلس الإدارة لشركة مستشفى الملك فيصل التخصصي القابضة وعضو لجنة المراجعة (سابقًا).

## عقدت اللجنة الشرعية للجزيرة كابيتال عدد 4 اجتماعات خلال العام المالي 2025م على النحو التالي:

أسماء الأعضاء	الأول 3 مارس	الثاني 20 مايو	الثالث 11 سبتمبر	الرابع 2 ديسمبر	الإجمالي
الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق	✓	✓	✓	✓	4
الدكتور/ محمد بن علي القري	✓	✓	✓	✓	4
الأستاذ/ لاهم بن حمد الناصر	✓	✓	✓	✓	4

تم إعادة تشكيل عضوية اللجنة الشرعية حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والمكونة من معالي الشيخ د./ عبد الله المطلق، الأستاذ الدكتور/ محمد القري والأستاذ/ لاهم بن حمد الناصر.

## وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التأكد من أن المنتجات والخدمات ذات الصلة التي تقدمها الشركة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- إصدار القرارات بشأن المسائل الشرعية ذات العلاقة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها الشركة، واعتماد توافق العقود والاتفاقيات وغيرها من المستندات القانونية المستخدمة في المعاملات التجارية ذات العلاقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- التأكد من اتساق سياسة الالتزام الشرعي مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصادقة عليها.

إبلاغ مجلس إدارة الشركة إذا ثبت للجنة الشرعية ممارسة الشركة لأنشطة غير متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ضمن إطار العمل المرتبط بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها الشركة بحسب ما يرد إليها، والتوصية بالتدابير المناسبة، وإبلاغ مجلس إدارة الشركة فور العلم بعدم معالجة تلك الأنشطة.

تقديم المشورة في المسائل الشرعية ذات العلاقة بعمليات الشركة للأطراف المعنية داخل الشركة أو الأطراف الأخرى التي تقدم خدمات للشركة، مثل المستشار القانوني أو المراجع أو أي مستشارين آخرين عند الطلب.

إعداد تقرير سنوي عن مدى التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها الشركة، وتضمينه المعايير الشرعية التي اعتمدت عليها اللجنة الشرعية في إصدار قراراتها، ورفعها إلى مجلس إدارة الشركة لاعتماده.

## ج. لجنة المراجعة

### تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
فايز عبد الله الاسمري	رئيس اللجنة
توفيق بن منصور العتيقي	عضو مستقل
عبد العزيز بن سليمان الزمام	عضو مستقل

### عقدت لجنة المراجعة عدد 4 اجتماعات خلال العام المالي 2025م على النحو التالي:

أسماء الأعضاء	الأول 9 فبراير	الثاني 30 يونيو	الثالث 17 سبتمبر	الرابع 10 ديسمبر	الإجمالي
فايز عبد الله الاسمري	×	×	✓	✓	3
توفيق بن منصور العتيقي	✓	✓	✓	✓	3
عبد العزيز بن سليمان الزمام	✓	✓	✓	✓	3
فواز بن محمد الفواز	✓	✓	×	×	3

انعقدت الجمعية العمومية العادية رقم 17 لشركة الجزيرة للأسواق المالية بتاريخ 27 ذو الحجة 1446هـ الموافق 23 يونيو 2025م وتمت الموافقة على إعادة تشكيل لجنة المراجعة للدورة القادمة والتي تبدأ بتاريخ 30 يونيو 2025م والمكونة من الأستاذ/ فايز الاسمري والأستاذ/ توفيق العتيقي والأستاذ/ عبد العزيز الزمام.

انتهت عضوية لجنة المراجعة للأستاذ/ فواز الفواز بتاريخ 29 يونيو 2025.

## وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة لغرض التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة.
- دراسة نظام المراجعة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة في هذه التقارير.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وفصل وتحديد أتعاب المحاسبين القانونيين، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.

- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسبين القانونيين وإبداء ملاحظاتهم على هذه الخطة.
- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم إقراره بشأنها.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء آرائهم وتوصياتهم بشأن هذه القوائم.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
- تعيين، تغيير أو إقالة مدير التدقيق الداخلي.
- الاجتماع بشكل منفصل مع مدير التدقيق الداخلي لمناقشة أي مسائل ملزمة للنقاش بحسب رأي لجنة المراجعة الداخلية.
- مراجعة فعالية وكفاءة أعمال إدارة المطابقة والالتزام ومدى تطبيقها للأنظمة واللوائح ومتابعة نتائج الملاحظات التي تم رفعها من قبلهم لأي حالات تمثل عدم الالتزام للأنظمة التشريعية والسياسات الداخلية (بما في ذلك اتخاذ إجراءات تأديبية).
- تقييم وتحديد مدى كفاية سياسات وإجراءات المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة نتائج وملاحظات المراجعة الداخلية والجهات التنظيمية فيما يخص المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الحصول على المستندات بشكل دوري من الإدارة العليا وإدارة المطابقة والالتزام بشأن المسائل المتعلقة في الالتزام بالأنظمة واللوائح.
- استعراض وتقييم لائحة اللجنة، وطلب موافقة المجلس على التعديلات المقترحة، وضمان الإفصاح المناسب وذلك كما هو متطلب في الأنظمة أو اللوائح المرتبطة.
- لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة عن التقييم بصفة دورية عن أنشطة التدقيق الداخلي، وسلطتها، ومسؤوليتها، وفقاً لما هو محدد في اللائحة لتمكين اللجنة من تحقيق أهدافها. وهي المسؤولة أيضاً عن التواصل بشكل سنوي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج التقييم.
- تتمتع لجنة المراجعة بصلاحيات إجراء أو تفويض مشاريع خاصة أو تحقيقات تراها اللجنة ضرورية لأداء واجباتها ومسؤولياتها، كما لها الصلاحية لطلب المشورة من أطراف مستقلة خارجية ومحاسبين وغيرهم للمساعدة في إجراء أي تحقيق.

كما عكست نتائج المراجعة السنوية فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بمستويات جيدة ومقبولة. وضمن هذا الإطار تتبنى الجزيرة كإيصال كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من مختلف الجهات النظامية إضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

#### د. لجنة المخاطر:

##### تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
توفيق بن منصور العتيقي	رئيس اللجنة
محمد بن عبد الرحمن الموسى	عضو
سالم بن مبارك العرجاني	عضو

#### عقدت لجنة المخاطر 3 اجتماعات خلال العام المالي 2025م على النحو التالي:

أسماء الأعضاء	التاريخ	التاريخ	التاريخ	الإجمالي
توفيق بن منصور العتيقي	✓	✓	✓	3
محمد بن عبد الرحمن الموسى	×	×	×	1
سالم بن مبارك العرجاني	✓	✓	✓	3
خالد بن عثمان العثمان	✓	✓	×	2

تم إعادة تشكيل عضوية لجنة المخاطر حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والمكونة من الاستاذ/ توفيق العتيقي والاستاذ/ محمد الموسى والاستاذ/ سالم العرجاني. انتهت عضوية لجنة المخاطر للأستاذ/ خالد العثمان بتاريخ 29 يونيو 2025.

#### تتلخص مهام لجنة المخاطر بالإشراف على أنشطة الإدارة فيما يتعلق بالتالي:

- مراجعة التقارير الدورية / السنوية لإدارة المخاطر.
- التأكد من قيام لجنة الالتزام بتقديم تقارير منتظمة عن مدى التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات من قبل الجهات الرقابية بما في ذلك الجزاءات الصادرة عن الجهات الرقابية ومراجعتها.
- سياسة وممارسات إدارة المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر غير المالية.
- مراجعة مخاطر الإدارة الداخلية وطريقة عملها.
- مراجعة إطار تحمل المخاطر للشركة.
- مدى كفاية متطلبات رأس المال والسيولة ومدى توافرها مع معدلات المخاطرة المعتمدة.
- مراجعة نماذج المخاطر التي طورتها إدارة المخاطر للمساعدة في إدارة المخاطر التشغيلية و/أو السوقية و/أو الائتمانية.
- دراسة أي مسائل تحيلها لجنة المراجعة والتي قد تؤثر على إدارة مخاطر الشركة.
- قياس ومراقبة مخاطر الأعمال والإبلاغ عنها بشكل دوري لمجلس الإدارة.
- مدى كفاية خطط الطوارئ/التعافي للأعمال.
- الموافقة على الخطة السنوية لإدارة المخاطر.
- مراجعة وتقديم التوصيات فيما يتعلق بسياسة إدارة المخاطر وإطار تحمل المخاطر.
- مراجعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي فيما يتعلق بأمور إدارة المخاطر.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الموافقة على استثناءات سياسة إدارة المخاطر بما يتماشى مع مصفوفة الصلاحيات على الاستثناءات المحددة في سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.
- التأكد من أن المعايير والإجراءات تعكس متطلبات الأمن السيبراني.
- التأكد من قبول الموظفين وامتثالهم لسياسات الأمن السيبراني، ودعم المعايير والإجراءات عند إصدارها وتحديثها.
- التأكد من إدراج مسؤوليات الأمن السيبراني في الوصف الوظيفي للمناصب ذات الصلة ومناصب الأمن السيبراني.

## هـ. لجنة الترشيحات والمكافآت

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
فيصل بن مشهور المنصور	رئيس اللجنة
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم	عضو
مها بنت فالح الفالح	عضو

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت عدد 3 اجتماعات خلال العام المالي 2025م على النحو التالي:

أسماء الأعضاء	الأول 13 مايو	الثاني 16 نوفمبر	الثالث 25 ديسمبر	الاجمالي
فيصل بن مشهور المنصور	✓	✓	✓	3
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم	✓	✓	✓	3
مها بنت فالح الفالح	✓	✓	✓	3

تم إعادة تشكيل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت حسب قرار مجلس الإدارة في تاريخ 17 يوليو 2025 والمكونة من الاستاذ/ فيصل المنصور، الاستاذ/ نايف العبد الكريم والاستاذة/ مها الفالح.

### تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- توضيح العلاقة بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعمول بها، وبيان أي انحراف جوهري عن هذه السياسة.
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- التوصية لمجلس الإدارة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالشركة وفقاً للسياسة المعتمدة.
- اقتراح سياسات ومعايير واضحة للعضوية في مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التوصية بترشيح وإعادة ترشيح الأعضاء وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة.
- التحقق من وجود برنامج تعريفي بأعمال شركة الجزيرة كابيتال لأعضاء مجلس إدارة.
- التحقق بشكل سنوي من استقلال الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- وضع وصف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين وكبار التنفيذيين.
- مراجعة هيكلية مجلس الإدارة ولجان المجلس وتقديم التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
- تقوم اللجنة بتأدية مهام ومسؤوليات أخرى مكلفة من قبل مجلس الإدارة من حين لآخر.
- الموافقة على تخصيص المكافآت وإجمالي مجموع المكافآت.
- مراجعة سياسة الموارد البشرية والمصادقة عليها لاعتمادها من مجلس الإدارة.

## 14 | الجزاءات والعقوبات المفروضة على الشركة

خلال العام 2025م فرضت هيئة السوق المالية غرامة مالية على شركة الجزيرة كابيتال، بلغت مقدارها مليونان ومائة ألف ريال نتيجة مخالفتها تعليمات هيئة السوق المالية. واتخذت شركة الجزيرة كابيتال جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة هذه المخالفات وتفادي وقوعها في المستقبل.

## 15 | المراجعة الداخلية

تُعد المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يهدف إلى تقديم خدمات تأكيد واستشارات تضيف قيمة للشركة وتساهم في تحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط الشركة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع منهجية منظمة لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة، وإدارة المخاطر، ونظام الرقابة الداخلية.

وبناءً على ذلك، قامت الشركة بتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية وفق نهج قائم على المخاطر وبما يتماشى مع أحدث المعايير المهنية المعتمدة. وتخضع هذه الوظيفة لإشراف لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي ترتبط به مباشرة. وتتولى اللجنة الإشراف الدوري على فاعلية أنشطة المراجعة الداخلية، والتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية بما يحقق أهداف الشركة ويحمي مصالح المساهمين. وذلك من خلال متابعة تنفيذ خطة المراجعة السنوية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الملاحظات، وعقد اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية عند الحاجة لمناقشة مدى الالتزام بتعليمات مجلس الإدارة والجهات التنظيمية ذات العلاقة.

### نتائج المراجعة السنوية لفاعلية وإجراءات الرقابة الداخلية:

بصفتها مؤسسة مالية، تولى الجزيرة للأسواق المالية أهمية كبيرة لتعزيز بيئة رقابة داخلية فعّالة، وتتحمّل الإدارة التنفيذية مسؤولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظام رقابة داخلية مناسب لطبيعة وحجم أنشطة الشركة، وذلك من خلال تطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير المهنية العالمية في القطاع المالي.

كما تحرص الشركة على التقييم المستمر لفعالية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال التعاقد مع جهات استشارية مستقلة عند الحاجة، إضافة إلى خضوع هذه الأنظمة لمراجعات دورية من قبل المراجع الخارجي، وكذلك لعمليات الفحص والتقييم التي تجريها الجهات التنظيمية ذات العلاقة.

ويؤدي مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة، إلى جانب الإدارة التنفيذية، دوراً رئيسياً في الإشراف على سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال متابعة أعمال الإدارات الرقابية، بما في ذلك إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر. وتساهم هذه الجهود في تعزيز موثوقية التقارير المالية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وقد اطلعت لجنة المراجعة على التقارير الدورية المقدمة من الإدارات الرقابية، وأوصت الإدارة التنفيذية بضرورة تنفيذ الإجراءات التصحيحية ضمن الأطر الزمنية المحددة، ومتابعة استدامة هذه الإجراءات، بما يعزز من كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية. كما تؤكد اللجنة أنه لم تصدر عنها خلال عام 2025م أية توصيات تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة، ولم يتم من مجلس الإدارة برفض أي من توصيات لجنة المراجعة خلال نفس الفترة.

الجزيرة كابيتال  
aljazeera capital

الموقع الإلكتروني: [www.aljaziracapital.com.sa](http://www.aljaziracapital.com.sa)  
الهاتف المجاني: 800 116 9999

طريق الملك فهد 7766  
حي الرحمانية 4030 - الرياض 12343  
الهاتف: +966 11 215 7000

## التقرير السنوي للجنة الشرعية عن أعمال شركة الجزيرة كابيتال لعام 2025م

قامت اللجنة الشرعية بإصدار تقريرها السنوي للعام المالي 2025م ونصه:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه! أجمعين.  
السادة مساهمي شركة الجزيرة كابيتال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد،  
فقد قامت اللجنة الشرعية بمراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الشرعي المعدة من قبل المدقق الشرعي لشركة الجزيرة كابيتال والتي اشتملت على نتائج فحص وتدقيق الإجراءات المتبعة في الشركة على أساس أخذ عينات عشوائية من كل نوع من أنواع العمليات.

كما اطّلت اللجنة الشرعية لشركة الجزيرة كابيتال على المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات والمنتجات التي طرحتها شركة الجزيرة كابيتال خلال العام المالي 2025م لإبداء الرأي الشرعي وإصدار الفتاوى والإرشادات والقرارات اللازمة وفقاً لاجتهاد اللجنة الشرعية المستمد من الكتاب والسنة وأراء السلف.

!وتقع مسؤولية التأكد من أن الشركة تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للشركة، أما مسؤولية اللجنة الشرعية فتتخصص في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتها لعمليات الشركة وإعداد هذا التقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا بعد الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء قناعة بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي رأينا:

أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة التي تناولها التقرير المشار إليه أعلاه هي في الجملة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وما ورد على بعضها من ملحوظات لا يؤثر على سلامة العمليات من الناحية الشرعية وقد تمت معالجتها من قبل الإدارة.

واللجنة إذ تقدم لكم هذا التقرير تشكر المدقق الشرعي والإدارة التنفيذية لشركة الجزيرة كابيتال على حرصها وتعاونها مع اللجنة.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق لنا السداد والرشاد.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

.....  
.....  
.....  
.....

رئيساً

معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق

عضواً

الدكتور/ محمد بن علي القري

عضواً

الأستاذ/ لاهم بن حمد الناصر

أميناً

الدكتور/ فهد بن علي العليان